



المرصد النيابي العراقي

تقرير شهر أيلول

جلسات المجلس

- ❖ عدد الجلسات: عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر (٨) جلسات
- ❖ العمل الرقابي: مارس دورة من خلال استضافة وزير النفط والكادر المتقدم في الوزارة للمناقشة بشأن ازمة الوقود المحلي، والوقوف على اسبابها وتداعياتها، ومناقشة الاجراءات الحكومية المتخذة لمعالجتها
- ❖ جدول الاعمال: بلغت مجموع فقرات هذا الشهر (٢٩) فقرة ، المنفذة منها (٢٢) فقرة وغير المنفذة (٧) فقرات
- ❖ العمل التشريعي: مارس مجلس النواب عمله التشريعي ب (١٣) قانون قراءة أولى و (٦) قوانين قراءة ثانية ولم ينتقل أي قانون الى مرحلة التصويت

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/٦) جلسته الخامسة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبب الحلبوسي رئيس المجلس وتضمنت الجلسة:

-وجه السيد رئيس المجلس باستضافة الأمين العام لمجلس الوزراء لبحث تنسيق العمل وتنظيمه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المتعلق بصلاحيات النائب بممارسة دوره الرقابي.

-التصويت على إضافة فقرة الى جدول الاعمال، صلاحيات السيدات والسادة النواب في ممارسة اعمالهم الرقابية على الجهات التنفيذية وفقا لما نص عليه النظام الداخلي لمجلس النواب والدستور العراقي.

-التصويت على تشكيل لجنة نيابية مؤقتة برئاسة النائب غيث الكلاي وعضوية عدد من السادة أعضاء اللجان النيابية للتحقيق في أليات تداول وبيع الادوية والوصفات الطبية، على ان تقدم اللجنة تقريرها المفصل الى المجلس خلال مدة ١٥ يوما للاطلاع عليه.

-تأدية السيدة نزاكة حسين اليمين الدستورية لشغل عضوية المجلس بدلا عن النائب المستقيلة اشواق الجاف.

-القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون المرور رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ المقدم من لجنتي الامن والدفاع، والمالية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم الوكالة التجارية رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧ المقدم من لجنتي الاقتصاد والصناعة والتجارة، والقانونية.

-المباشرة بالقراءة الأولى لمشروع قانون الأوراق المالية والسلع المقدم من لجان الاقتصاد والصناعة والتجارة، والاستثمار والتنمية، والمالية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/٧) جلسته السادسة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبب الحلبوسي رئيس المجلس وبحضور (٢٢٦) نائبا وتضمنت الجلسة:

-القراءة الأولى لمشروع قانون الانضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون تداول المواد الزراعية رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢ المقدم من لجنتي الزراعة والموارد المائية والاهوار والبيئة، والقانونية.

ترأس نائب رئيس المجلس السيد فرهاد أمين اتروشي جانبا من الجلسة

-القراءة الاولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المقدم من لجان الاقتصاد والصناعة والتجارة، والاستثمار والتنمية، والمالية، والقانونية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/٩) جلسته السابعة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد عدنان فيحان نائب رئيس المجلس بحضور (٢٢٥) وتضمنت الجلسة:

-القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨ المقدم من اللجنة القانونية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون إدارة المخلفات البلدية الصلبة المقدم من لجان الخدمات والاعمار، والزراعة والاهوار والبيئة، والصحة ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون مكافحة الإرهاب المقدم من لجنة الامن والدفاع، والقانونية.

-دعا السيدات والسادة النواب الى أهمية الاستماع الى صوت الخريجين من حملة الشهادات العليا والأوائل والقدامى وذوي المهن الصحية المتظاهرين وتحقيق مطالبهم وفق القانون، إضافة الى ضرورة تضمين المبالغ المالية المخصصة للرعاية الاجتماعية للوجبة السابعة في الموازنة العامة في سبيل توزيعها على العوائل المستحقة، وتسليم مستحقات الفلاحين، والمطالبة بإنهاء معاناة المواطنين من شحة المياه من خلال دعم مشاريع المياه في الموازنة العامة وتوفير التخصيصات اللازمة، الى جانب الاهتمام بالقطاع الصحي والالتفات الى واقع المستشفيات والمراكز الصحية.

-وركزت المداخلات على أهمية الوقوف على أسباب أزمة الوقود في المحطات والتأكيد على إنهاؤها، إضافة الى توفير فرص العمل وتنظيم العمل بين القطاعين العام والخاص، وإعادة النظر في جميع المشاريع الاستثمارية التي مُنحت خلال فترة الحكومة السابقة، والاخذ بعين الاعتبار ملف القطاع التربوي والتشديد على سد النقص الحاصل في الأبنية المدرسية.

-اشار النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد عدنان فيحان الى أن المجلس متجها نحو معالجة الملفات التي تمس حياة المواطنين، في قطاعات الصحة والكهرباء وغيرها لمكافحة جميع اشكال الفساد بالتنسيق مع الجهات المعنية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/١٠) جلسته الثامنة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد عدنان فيحان النائب الاول لرئيس المجلس بحضور (١٧٤) وتضمنت الجلسة:

-تأجيل القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم أجور الخدمات في دوائر الدولة الممولة مركزيا وأيلولتها، المقدم من لجنتي الخدمات والاعمار، والمالية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الري رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٧ المقدم من لجنة الزراعة والموارد المائية والاهوار والبيئة.

-تلاوة عدد من السيدات والسادة النواب بيانا بشأن التصعيد الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيما في مناطق الضفة الغربية والتوسع الاستيطاني وهدم المقدسات، مطالبين رئاسة المجلس بإدراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال جلسة خاصة لمناقشة تداعيات التصعيد واتخاذ موقف نيابي واضح ينسجم مع الانتهاكات المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، داعين الى التنديد بالاعتداءات المتكررة للاحتلال وتوصية

الحكومة لتكثيف التحرك الدبلوماسي والسياسي العربي والدولي لإدانة انتهاكات قوات الاحتلال، ومخاطبة البرلمان العربي لعقد جلسة طارئة لمناقشة التداعيات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون المرور رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ المقدم من لجنتي الامن والدفاع، والمالية .

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على أهمية إعادة النظر ببعض مبالغ الغرامات التي نص عليها قانون المرور، وضرورة وضع الية لإشعار الشخص المخالف بالغرامة لتفادي مضاعفة المبلغ المفروض عليه، والدعوة الى تنظيم وجود مركبات (التك تك) في الشوارع، واقتراح الغاء الغرامة على صاحب المركبة في حال ارتكاب مخالفة واحدة، وأهمية إيجاد حل لمشكلة توأمة أرقام السيارات كونها تتسبب بضرر صاحب السيارة الأصلي وتؤدي الى خروقات أمنية، فضلا عن المطالبة بزيادة مدة الاعتراض على الغرامات المفروضة من خمسة عشر يوما الى ثلاثين يوما، والاشارة الى ان يكون فرض الغرامة عن طريق أجهزة الرصد بنسبة ٥٠٪ فقط.

- وجه السيد عدنان فيحان الى عقد ورشة نيابية مشتركة بين لجنتي الامن والدفاع والمالية لمناقشة المقترحات المقدمة لتعديل قانون المرور من أجل المضي بالتصويت عليه.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/٢٠) جلسته التاسعة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبب الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢٣٢) وتضمنت الجلسة:

-تأكيد السيد رئيس المجلس أهمية الوقوف على اسباب ازمة الوقود في ظل وجود عجز في كميات البنزين المنتجة التي تسببت بطواير كبيرة للسيارات في المحطات بكافة المحافظات، مشيرا الى ان شحة المنتجات النفطية غير مقبولة باعتبار أن العراق بلد نفطي، مشددا على ضرورة الاطلاع على خطط وزارة النفط وشركات المصافي في معالجة الازمة فضلا عن رؤيتها في تطوير القطاع النفطي بما يخدم احتياجات البلد، لا سيما ان الكميات التي تسلم لكافة المصافي تبلغ مليون ومائة ألف برميل يوميا بغية تصفيته للاستهلاك المحلي.

-ذكر السيد باسم محمد خضير وزير النفط أن كميات النفط المصدرة عند استلامه المنصب كانت لا تتجاوز ٢٠٠ ألف برميل يوميا بسبب ظروف الحرب في منطقة الخليج، فيما حققت الوزارة الان جهودا بتصدير أكثر من ٤ ملايين برميل نفط يوميا، مبينا ان من ضمن التصدير يتم نقل الكميات المطلوبة من محافظة كركوك الى ميناء جيهان التركي، مشيرا الى أن كمية الإنتاج حاليا من المنتجات تبلغ ٣٧ مليون لتر يوميا بواقع زيادة الإنتاج ٤ ملايين لتر لتلبية التضخم في الشارع الذي سبب الازمة، وصعوبة في استيراد البنزين جراء ظروف الحرب نتج عنها فرق بين كميات الإنتاج والاستهلاك فيما كان الخزين الاستراتيجي ٣٥٠ مليون لتر من مادة البنزين، موضحا ان الحاجة تستوجب توفير ما لا يقل عن ٥ مليون لتر يوميا من مادة البنزين لسد النقص بين إنتاج المصافي والاستهلاك.

-لفت السيد وزير النفط الى أن الحل يكمن في استيراد شحنات إضافية من مادة البنزين خلال السنة الحالية وهذا ما تتبعه الوزارة من خلال الاتصال بالجهات المعنية في عدة دول لنقل كميات البنزين لسد الحاجة جراء غلق مضيق هرمز، إضافة الى أهمية اكمال صيانة وحدة اف سي سي في البصرة ومواصلة استيراد البنزين، مضيفا ان الوزارة تحاول استقطاب الشركات الاستثمارية لتذليل العقبات وحل الازمة.

- أوضح السيد مدير عام شركة التوزيع بوزارة النفط أن كمية الخزين الحالي من البنزين وصلت الى ١٠٧ مليون لتر ومعدل الإنتاج للبنزين بلغ في شهر آب الماضي ٢٨ مليون و ٨٥٧ الف لتر بينما كانت كمية الاستيراد ٣ ملايين و ٩٠٧ الف لتر مقابل كمية ٣٤ مليون و ٥٤٠ الف لتر تمثل حجم الاستهلاك المحلي.

-توجيه السيد رئيس مجلس النواب سؤال الى مدير عام شركة تسويق النفط سومو بشأن حجم الخصومات المقدمة للنفط العراقي مقابل سعر النفط العالمي وكميات الطاقة التصديرية.

-بين السيد مدير عام شركة سومو أن حجم الطاقة التصديرية لهذا اليوم بلغت ٤ ملايين و ٢٥٤ الف برميل، مشيراً الى أن الوزارة تعتمد في بيع النفط على عدد الناقلات الداخلة عبر مضيق هرمز مع توخي الدقة في التعامل مع الشركات المتنافسة على شراء النفط العراقي، موضحاً ان الخصومات تتوقف على عملية المنافسة ما بين الشركات الناقلة التي تتمكن من تنفيذ عقودها خلال الازمة بعد التفاوض معها والخصم بلغ ٢٦,٥ دولار للنفط المتوسط، و ٢٨ دولار للنفط الثقيل، لافتاً الى ان الحاجة المحلية تتطلب استيراد ٥ مليون لتر يومياً من البنزين لسد الفارق بين الإنتاج والاستهلاك في الوقت الحالي من اجل تلبية احتياجات الشارع، موضحاً ان العراق يستورد حالياً كميات إضافية للبنزين من الأردن والسعودية والامارات وأوروبا عن طريق سوريا.

-استفسر النائب الأول لرئيس المجلس عن خطط الوزارة في تعزيز مشاريعها ومعالجة المشاكل التي تعترض عملها بما فيها شحة البنزين وكميات الخزين الاستراتيجي التي لجأت اليها الوزارة خلال الازمة، فضلاً عن معرفة حجم انتاج المصافي المحلية من مادة البنزين.

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب خلال جلسة المناقشة على أهمية انهاء ازمة الوقود الحاصلة في المحطات وزيادة الإنتاج من اجل سد الاحتياج اليومي، ومعالجة أسباب الازمة التي أضرت بالمواطنين، إضافة الى معرفة خطة الوزارة للاكتفاء الذاتي وزيادة الخزين الاستراتيجي للاستهلاك المحلي ونسب إنجاز المشاريع الخاصة بوزارة النفط، والمطالبة بخطط الوزارة في دعم المزارعين من خلال توفير الوقود بالتزامن مع بدء الموسم الزراعي، وخطط الوزارة لتأمين منتج النفط الأبيض قبل موسم الشتاء، ومعالجة ازمة البنزين في محافظات نينوى وكركوك وإقليم كردستان، إضافة الى المطالبة بالإسراع في تشغيل وحدة أف سي سي بمحافظة البصرة، والمطالبة بإعادة النظر في رفع أسعار الوقود على أصحاب المشاريع الصناعيين والزراعيين والمعامل.

-انصبت المداخلات على أهمية أن تعمل وزارة النفط على اختيار الشخصيات الكفوة في المواقع المسؤولة وتجنب المحسوبية عند الحاجة في التغيير.

-حث رئيس المجلس السيد هيبب الحلبوسي على أهمية مواصلة وزير النفط خطوات مكافحة الفساد الإداري والمالي في مفاصل الوزارة وتقييم عمل المديرين العاميين بما يليب تحسين الخدمات وتطوير القطاع النفطي، معرباً عن دعم السيد الوزير في اجراءاته مكافحة الفساد فيما نبه الى محاسبة الوزير في حال عدم اتخاذه الإجراءات العقابية بحق المخالفين.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/٢١) جلسته العشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبب الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢٣٢) وتضمنت الجلسة:

- التصويت على التوصيات الخاصة بأزمة الوقود المحلية التي ناقشها يوم أمس خلال استضافة السيد وزير النفط ونصت على، إعادة النظر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٢٦ الخاص بزيادة سعر المشتقات النفطية ودراسة اثارها الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تؤثر على أسعار الوقود وتنعكس بشكل مباشر وغير

مباشر على كلف النقل والإنتاج والخدمات، ووضع خطة عاجلة لمنع الاختناقات ومنع تكرار ازِمات الوقود وضمان انسيابية التجهيز بين المحافظات، وتقديم تقرير مفصل الى مجلس النواب يتضمن حجم الانتاج والاستيراد والاستهلاك والكلف والخزين الاستراتيجي والكميات المجهزة للمحافظات، ووضع جدول زمني واضح لتحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام من المشتقات النفطية وتقليل الحاجة الى الاستيراد، وتشديد الرقابة على منظومة توزيع الوقود ابتداء من المستودعات وصولاً الى محطات التعبئة ومحاسبة حالات التلاعب والتهریب وفق القانون.

-شملت التوصيات تكفل لجنة النفط والغاز النيابية بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات ورفع تقرير دوري الى رئاسة مجلس النواب بشأن الإجراءات المتخذة ونسب التنفيذ، وإعادة النظر في الكوادر المتقدمة في وزارة النفط بحسب الاختصاص، وإعادة تجهيز المشتقات النفطية المدعومة الى المزارعين والفلاحين، ومعالجة مشكلة المشتقات النفطية في إقليم كردستان من خلال مراجعة كميات النفط الأبيض المجهزة للإقليم وتخصيص كميات منه على وجه السرعة مع بدء فصل الشتاء، فضلاً عن مناقشة الموديل الاقتصادي الخاص ببيع النفط الخام مع لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية، إضافة الى إلزام وزارة النفط بإعادة النظر في عقود الهدرجة وابعاد الشركات المملوكة.

-القراءة الأولى لمشروع قانون الجرائم الدولية المقدم من لجان القانونية، والامن والدفاع، وحقوق الانسان والمرأة والهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق اتفاقية النقل الجوي بين حكومة جمهورية العراق والحكومة الفيدرالية النمساوية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-أكدت اللجنة النيابية المعنية على استعدادها للتعاون وأخذ الملاحظات من السيدات والسادة النواب من أجل إنضاج مشروع القانون.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الكتاب العدول رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٨ المقدم من اللجنة القانونية.

-وجه رئيس المجلس السيد هيبب الحلبوسي اللجنة القانونية باستضافة المعنيين في وزارة العدل للاستماع الى وجهة نظرهم في مشروع القانون والاخذ بالملاحظات التي تعزز تطبيق القانون.

-تأجيل القراءة الثانية لمقترح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المقدم من لجان الامن والدفاع، والقانونية، والنقل والاتصالات والحوكمة.

-اوعز السيد رئيس المجلس، اللجان النيابية المعنية بعقد ورش عمل لاستضافة الخبراء والمعنيين في مجلس القضاء الأعلى وهيئة الاعلام والاتصالات لدراسة بنود مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتهيئته لإدراجه على جدول الاعمال.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٦/٩/٢٣) جلسته الحادية والعشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبب الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢٤٢) وتضمنت الجلسة:

-المباشرة بالقراءة الأولى لمقترح قانون المختبرين الطبية العراقية المقدم من لجنتي العمل ومؤسسات المجتمع المدني والخدمة العامة الاتحادية والثقافة والسياحة والشباب والرياضة، والقانونية.

-القراءة الثانية لمقترح قانون منح الموظف إجازة اعتيادية طويلة، المقدم من اللجنتين القانونية، والمالية.

ترأس النائب الأول لرئيس المجلس السيد عدنان فيحان جانباً من الجلسة

-تضمنت مداخلات السيدات والسادة الاعضاء التأكيد على أهمية أن يصب القانون في مصلحة الموظف من حيث احتساب مدة الخدمة للعلاوة والترفع، وتنظيم وضعهم واحتساب نسبة ١٠٠٪ من الراتب الاسمي وتعديل الأسباب الموجبة للقانون، وإمكانية وضع حد اعلى لسنوات التمتع بالإجازة، وأن يمتلك خمس سنوات خدمة فعلية في الوظيفة، وضمان حماية الموظف للعمل في القطاع الخاص اثناء الاجازة، والاشارة الى تحديد المشمولين بالتمتع بها، ووضع ضوابط تنفيذ القانون بما لا يتعارض مع القوانين النافذة.

-تضمنت المداخلات المطالبة بشمول موظفي الإقليم بالقانون، إضافة الى تقديم توضيح الية التبعات المترتبة على قطع الاجازة قبل انتهاء نصف مدتها، إضافة الى إمكانية السماح للموظف اكمال دراسته اثناء التمتع بالإجازة.

-تأجيل قراءة تقرير الامر النيابي رقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٦ بشأن التحقيق في أسباب تلوث مياه نهر دجلة والوقوف على الجهات المتسببة فيه والإجراءات المتخذة للحد من آثاره.

-القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية المقدم من لجنتي التعليم العالي والبحث العلمي، والقانونية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٤/٩/٢٠٢٦) جلسته الثانية والعشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية السادسة برئاسة السيد هيبب الحلبوسي رئيس المجلس بحضور (٢٤٢) وتضمنت الجلسة:

-التصويت على توصيات لجنة الأمر النيابي رقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٦ بشأن التحقيق في أسباب تلوث مياه نهر دجلة والوقوف على الجهات المتسببة فيه والإجراءات المتخذة للحد من آثاره، بحضور وزير البيئة والموارد المائية.

-شدد السيد رئيس مجلس النواب على أهمية توفير الخدمات بما يضمن حماية صحة المواطنين، داعياً وزير الموارد المائية والبيئة الى الإسراع في تنفيذ المشاريع بضمنها التي نصت عليها الاتفاقية الاطارية مع الجانب التركي، وتشكيل فريق عمل حكومي بين الوزارتين، مبيناً ان مجلس النواب مستعد لتقديم الدعم اللازم في الجانب التشريعي.

-القراءة الأولى لمشروع قانون هيئة الغذاء والدواء المقدم من لجنة الصحة ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

-وجه رئيس المجلس السيد هيبب الحلبوسي خلال الجلسة، اللجان المعنية بتشكيل ورشة عمل لإنضاج قانون هيئة الغذاء والدواء والخروج بصيغة مناسبة.

-القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة سلطنة عمان بشأن الاعفاء المتبادل لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة المقدم من لجنة العلاقات الخارجية .

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق معاهدة الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية العراق والجمهورية الفرنسية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-شهدت مداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس إضافة قيد للاتفاقية للعمل بما ينسجم مع الدستور العراقي ولا يتعارض مع المبادئ والقيم، إضافة الى معرفة حدود الشراكة في الجانب الأمني بين البلدين، والتزام اللجان المشكلة بمراعاة مبدأ العدالة وضمان حقوق المرأة والطفل، والتشديد على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات الواردة، واستضافة مجلس الدولة والجهات المعنية لإنضاج الاتفاقية قبل عرضها للتصويت.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-دعا رئيس المجلس، اللجنة المعنية بقانون اتفاقية الأمم المتحدة للأخذ بالملاحظات المقدمة قبل التصويت على مشروع القانون.

-تأجيل قراءة تقرير اللجنة الفرعية التابعة للجنة النزاهة الخاصة بهيئة الحماية الاجتماعية بطلب من رئيس اللجنة.

-تأجيل قراءة تقرير لجنة التحقيق النيابية حول أسباب منع أصحاب الأراضي من البناء في محافظة نينوى الى الجلسة المقبلة.